

الإعلام تحت نير النظام السعودي
أحمد مسعود العجماني

الإعلام تحت نير النظام
السعودي

من هنا كانت البداية للتنفيس وليس التغيير

انتهى عصر الطفرة النفطية فلم نرَ إلا الفقر والبطالة والتشوّه الاجتماعي وتفاوت الطبقات والإثرة والإستبداد السياسي، ودينا عاما بلغ نحو ٥٥٥ مليار ريال ، فيما أكثر من هذا الرقم بالدولارات من أموال وجدت طريقها إلى مصارف الغرب ومشاريع الإستثمارية.

و حين اقتحم المواطنون ميدان السياسة بدافع الحاجة الإقتصادية ، مطالبين بالإصلاح والمحاسبة والمكاشفة وحفظ أموال الدولة وعدم تحميل الأجيال القادمة وزر وأخطاء الساسة الحاليين ، قيل لهم بأن المجتمع غير مهياً، وأن الإصلاحات بدعة غربية يستهدف منها سلخ المجتمع عن دينه وقيمه ، وكأن القائمين على الدولة يذوبون تديناً وتقياً! وفيما كان الحراك البدائي باتجاه الإصلاح يشقّ طريقه ، اقتحمت مفاوز المباحث البيوت واختطفت النشاط الإصلاحيين وبدأ العدّ العكسي للعودة إلى الماضي القريب ، ليكتشف الحالمون بأن هامش الحريات القليلة إنما منح (للتنفيس) وليس (للتغيير). وجاءت في هذه المعمعة فرصة

نادرة تمثلت بزيادة أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت الخمسين دولاراً للبرميل الواحد ، مع إنتاج نفطي هو الآخر ضخّم ومتسارع وصل إلى مايقارب من 11 مليون برميل يومياً، الأمر الذي وقّر (فرصة) ثمينة للعائلة المالكة لسدّ منافذ التغيير السياسي عبر ضخّ بعض المال في السوق وتعويض المواطنين عن الإصلاحات.

لكن هذه الفرصة الثمينة والنادرة والتي حدّر أكثر من محلل وسياسي وكاتب سعودي من تضييعها كما فعل الأمراء مع الطفرة النفطية الأولى التي بدأت منتصف عام 1975 ، لا يرجح لها الإستثمار ولا يعتقد أن يكون لها تأثير واضح وسريع في تخفيف وطأة البطالة وتحسين الخدمات . وما يدعو إلى الشك والريبة في هذا الأمر :

(1) _ غياب الخطط الإستراتيجية التي تعنى بمشاريع البنى التحتية ، والتي يمكن لها أن تمتص بعض الفائض من الأموال والتي لم تكن مقررة في الميزانية.

(2) _ لم يتغير الوضع بالنسبة للإدارة الحكومية فهي أشبه ما تكون بمال مشاع للسرّاق والناهبين من الأمراء وحواشيهم

وكبار المسؤولين وهؤلاء قد سال لعابهم أمام الثروات القادمة واستعدوا لها ! وفي غياب الرقابة والمحاسبة وتغييب دور الصحافة والرأي العام ، ستنتهب الكثير من الأموال بشكل مباشر وغير مباشر .

٣) _ بسبب الإضطراب الأمني، فقد خصصت الكثير من الأموال للأمن ، ورجاله، وزيدت رواتبهم بنسبة 25%، باعتبارهم حماة النظام ، كما تمت زيادة مخصصات وزارة الداخلية بشكل غير عادي، قُدّرت الزيادة بنحو أربعين مليار ريال ! ولا يعقل أن تستخدم كل هذه الأموال في مكافحة ما يسمى بالإرهاب !

٤) _ وبالنسبة لوزارة الدفاع التي لم يرَ المواطن منها خيراً في الدفاع عن أرض أو عرض ، والتي _ حسب الإحصاءات الغربية _ تصرف ما معدله سنوياً 30% من ميزانية الدولة فإن الوفرة المالية سيستتبعها الدفع من جانب السعودية لأميركا على شكل صفقات أسلحة لم ولن تستخدم . والغرض هو تحصيل الرضا الأميركي لأقل ولاأكثر.

ولذا لا ينتظر أن يتحسن وضع المواطن بين ليلة وضحاها، وهذا ما يلقي أعباءً جديدةً على العائلة المالكة، التي إن فشلت هذه المرة في إيجاد تحسن ملموس في أدائها، فإن أحدًا لن يغفر لها.

من هنا كانت وسائل الإعلام السعودي تحاول أن تحرف المسار الحقيقي لواقع الشعب في الجزيرة العربية وتحاول أن تخفي المأساة التي يعيشها هذا الشعب من خلال الترويج لما يسمى بالإصلاحات التي هي ليست إصلاحات بقدر ما هي ذر للرماد في العيون .

وإذا حاول الإعلام المستقل أن يضع لمساته على المأساة الشعبية في الجزيرة ويفضح كذب النظام ويعريه فإنه يتعرض لأقسى أنواع القمع والقهر فليس هناك حسب المخطط السعودي سوى إعلام واحد وهو الإعلام الذي تشرف عليه أسرة آل سعود وتوجهه حسبما تشاء.

وهذه صورة من صور القمع السعودي للإعلام الحر الذي يحاول أن يوصل الحقيقة إلى الناس دون مواربة أو تزيف: من الواضح أن العقوبة التي يخشاها الإعلاميون تتعلق بالجانب السياسي فقط، أما الجوانب الدينية والاجتماعية والثقافية فلوسائل الإعلام الاستقلالية المطلقة في ذلك، بل يُعدّ بعض منظري الحرية الإعلامية الوصول إلى هذه الحالة تقدماً إيجابياً بهدف الفصل بين مصالح الدولة والمجتمع من جهة، وبين المجتمع ومؤسساته التي يُفترض أن تعمل لخدمته الإعلام من جهة أخرى.

لا يمكن أن يُتصور أن الحكومات لاتضع الأنظمة والقوانين التي تعطيها المشروعية إذا ما أرادت الوقوف ضد وسائل الإعلام، بل إن بعض الحكومات تتلاعب بالقوانين والأنظمة لتحقيق ذلك. كما أن الإعلاميين (الصحفيين) يتحالفون وبيّنون الصيغ التشريعية لحقهم في حماية أنفسهم ومؤسساتهم ونتائجهم

وحرية تعميم أفكارهم !! وتتبع مصالحهم وخدمتها . و " المعلنون " أيضا – أصحاب المصالح الاقتصادية – يضعون البنود في

الاتفاقيات التي تضمن لهم حقوقهم ومصالحهم مع الحكومات ومع وسائل الاعلام . وهنا تبرز المشكلة , فالعوامل الثلاثة- "الحكومات , الاعلاميون , المعلنون"- تؤثر تأثيراً بالغاً على عمل وسائل الإعلام , ويكون العامل الأهم والمستفيد الرئيس من الإعلام وهو المجتمع "الفرد-الجماعة " محيداً عن دائرة التأثير في مضامين الإعلام التي يُفترض أن تتوجه لحاجاته الأساسية ، وما يتوافق معها من رغبات، وهكذا يكون المجتمع – بأصوله وقيمه وثقافته – ضحية تحالفات مصلحة يتزايد تعقيدها كلما "انحدرت" إلى الدول والمجتمعات الفاقدة للأنظمة , ويتضخم خطرهما كلما افتقد المجتمع إلى مؤسساته المدينة التي تعمل في المجتمعات الحديثة للحد من التجاوزات , وبناء تصورات حول المرغوب وعكسه , وتتولى تفعيل التقاضي والتحاكم إلى القضاء بين الأفراد ومؤسسات مجتمعهم. المراقب الإعلام السعودي يرى أنه لم يعد يخضع لأي قوانين أو أنظمة عدا (عدم المساس بالمصالح السياسية "الظاهرة"

للدولة)، أما غير ذلك فمتاح لمدى قدرة الإعلام على اختراق الذوق العام ، والقدرة على ترويضه تدريجياً حتى يتوحد الذوق المحلي مع الذوق العالمي، ويدخل تحت مظلة "الذوق الإنساني"! ومن الواضح أنه لم يعد هناك جهة تملك ضمانات لتنفيذ أي نظام على وسائل الإعلام السعودي إلا المؤسسة السياسية .

مما زاد الأمر سوءاً كثير من الأكاديميين والمهنيين -الإعلاميين – الذين يناقشون قضايا الحرية الإعلامية تحت مظلة جدلية الديمقراطية وحرية الإعلام : هل تشجع حرية الإعلام ديموقراطية أكبر ، أم أن الديمقراطية الفاعلة تشجع حرية الإعلام ؟ ، ويتجاهلون أن وسائل الإعلام لا يمكن أن تملك الاستقلالية المطلقة ، (أي : الحرية المطلقة في تلقي المعلومات وإبلاغها دون التخوف من العقوبات) . وأنه لا يوجد إعلام لاتسيطر عليه مصالح ، وإن اختلفت في أحجامها وأنواعها ودرجات التأثير .

كما يتضح من نقاشهم أن الربط بين الديمقراطية وحرية الإعلام يفتقد إلى المنهجية العلمية ، وبلغى عوامل أخرى قد

تكون أكبر تأثيراً ، فالربط بين الديمقراطية وحرية الإعلام ؛
يفترض أن الديمقراطية هي الحالة المثلى " الصحية " للنظام
السياسي في المجتمعات البشرية ! ومعلوم أن هذا الفهم وما
يتبعه؛ فُرض تبعاً لزعماء المعسكر الغربي بصفته المفهوم
الأصلح والأقدر ، وليس لجودته كنظام .
كما يجب ألا نغفل النظرة العالمية "الرأسمالية" للإعلام التي
تعد الإعلام وسيطاً للوصول إلى المستهلكين الحاليين
والمرتقبين ، حتى وإن استلزم الأمر تغيير ثقافات الشعوب
"النامية " لتحويلهم إلى مستهلكين ، وهذه الأمور جميعها كفيلة
بتغيير مفاهيم الحرية الإعلامية . الذين يتحدثون عن حرية
الإعلام السعودي – دون اعتبار لطبيعة الثقافة والنظام
السياسي – يتجاهلون أكثر من عشرين مليون مواطن "مسلم"
يعيشون على أرض هذه البلاد الطاهرة ، والغالب من هؤلاء
الناس لايعاني من إرهاب الإعلام المحلي والفضائي على
قيمتهم وأخلاقهم وحسب ، بل يفتقرون إلى الوسائل التي توصل
صوتهم إلى صانع القرارات التي تؤثر على حياتهم ، ويُضاف

إلى ذلك , عمل وسائل الإعلام المحلية على تزوير هذا الصوت وتحميله ما لم يقل!
ليس هناك شك في أن تقدماً قد تحقق في التواصل بين الحكومة والشعب , إلا أن هذا التواصل يتعرض لعمليات تشويه وفلتره متعددة ومتعددة أفقدته وهجه وحقائقه التي يحملها بين الطرفين , وبراهين ذلك وأدلته كثيرة , أكتفي منها بالتغطيات الصحفية لمؤتمرات الحوار الوطني ؛ إذ يمكن كشف الإطار المصمم لاحتواء كافة المعلومات المنشورة في الصحف المحلية عن تلك المؤتمرات من خلال دراسة تغطيات صحيفتين أو أكثر لأحد المؤتمرات.
من هنا إن الدولة هي الطرف الأهم في مثلث عوامل استمرار واستقرار وسائل الإعلام ، فالنظام هو أساس شرعية عمل هذه الوسائل , ويأتي الجمهور في الطرف الثاني , والمعلنون ثالثاً , وهنا يتضح أن نظام الإعلام يجب أن يقوم على احترام الأطراف الثلاثة ، والدولة هي المسؤولة عن الوصول بالإعلام إلى هذه الحالة دون اعتبار ل"أغاني " الحرية الزائفة التي لم يتوقف منظروها عن المطالبة بتكبير الصوت الديني!- أو

المؤسسة الأم لكافة مؤسسات المجتمع بحسب أسس النظام
السعودي!!

لقد أخفقت وسائل إعلامنا السعودية في تحقيق التوازن بين
هذه الأطراف الثلاثة ، وهنا يمكن التأكيد على أن الزواية الأهم
في هذا المثلث الصعب ؛ هي النظام (الدولة) وبتوافقها مع
تطلعات الطرف الثاني الجمهور " الضحية " يمكن أن تتضافر
مع سياسات المعلنين لبناء واقع إعلامي مميز، ولكن يبدو أن
تراخي الجهة المشرفة على تنفيذ النظام – السياسة الإعلامية
للمملكة – في حماية المجتمع السعودي " المسلم " سيؤدي إلى
مزيد من الانفلات حتى تلتفت الدولة لذلك ، وتصلح ما يمكن
إصلاحه .

بينت التجارب أن استقلال وسائل الإعلام عن الدولة أمر
غير وارد، بل ينظر الشعب إلى أن الإعلام مقيد بسياسة
الدولة ومصالحها ، وإذا ما فكرنا تفكيراً منطقياً فسوف نحسب
كل نتاج هذا الإعلام على الدولة لما تملكه من القدرة على
السيطرة والضببط، ولما يربط هذه المؤسسات من المصالح
الخاصة والقوية معها.

إن الإعلام السعودي يكاد يكون الأبرز في تهميش الرأي العام , بدليل التباين الكبير بين صورة المجتمع عبر مناقشة المتنوعة وصورته في وسائل الإعلام , ويمكن الجزم بأن وسائل الإعلام المحلي ناقل لآراء النخب المزيفة إلى الجمهور العام , كما أنها تتلاعب بصياغة الموضوعات والمناقشات العامة التي يتبناها المجتمع , وأكتفي بمثال واحد فقط يكشف التلاعب بأولويات المجتمع , وضيق دائرة الحوار والمتحاورين , وتتغيب القدوات أو النماذج المثالية حول القضايا الاجتماعية , والدعوات الصريحة إلى سلوك اجتماعي أقل ما يقال في حقه أنه سلوك غير سليم , ذلكم هو موضوع المرأة وتحت غطاء الحرية !! أو حرية تعميم الفكر الشخصي للإعلامي ! أهداف إعلام النظام السعودي:
يمكن تقسيم أهداف إعلام النظام السعودي إلى قسمين :
القسم الأول :
الاهداف التي ثبتها النظام رسمياً لتلميع وجهه أمام المنظمات الدولية والتي لانجد في أرض الواقع أي فقرة من فقراتها وإنما كما سنلاحظ عندما نتعرض إلى أهداف إعلام النظام

السعودي الفعلية أن هذه الأهداف المثبتة تتناقض كلياً مع الأهداف الفعلية لإعلام النظام .

جاء في المادة ٣٥ من النظام الأساسي للنظام السعودي : تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة ، وتسهم في تنقيف الأمة ودعم وحدتها ، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة ويسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

كما أننا نقرأ في ديباجة السياسة الإعلامية للنظام مايلي:

١- في المصدر : تنص السياسة الإعلامية على مايلي :

(تنبثق السياسة الإعلامية من الإسلام الذي تدين به الأمة: عقيدة وشريعة).

٢- في الأهداف : تنص الديباجة على أن السياسة الإعلامية :

١- "تهدف إلى ترسيخ الإيمان بالله عز وجل في نفوس الناس والنهوض بالمستوى الفكري والحضاري والوجداني للمواطنين وإلى معالجة المشكلات الاجتماعية وغيرها".

ب- "والحض على احترام النظام وتنفيذه عن قناعة".

ج_ "والى تعميق مبدأ الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر ".
وتنص المادة (20) على أن : (تعمل وسائل الإعلام على
توثيق أو اصر الإخاء والتآزر والتضامن بين المسلمين وربط
قلوب بعضهم البعض وذلك عن طريق التعريف بالشعوب
الإسلامية ..".
وتنص المادة (21) على : أن يدعو الإعلام السعودي إلى :
ا_ "تضامن العرب وتعاونهم واجتماع كلمتهم على الحق
والبعد عما يفكك أو اصرهم"
ب_ الدفاع عن قضاياهم ومشكلاتهم المصيرية في مختلف
المناسبات ويحثهم على القيام بواجبهم في الدعوة إلى الإسلام
والدفاع عنه حيث أكرمهم الله بذلك ".
وتنص المادة (26) على أن : " حرية التعبير في وسائل
الإعلام السعودي مكفولة ضمن الأهداف والقيم الإسلامية
والوطنية التي يتوخاها الإعلام السعودي ".
قبل أن ننتقل إلى القسم الثاني من أهداف إعلام النظام
السعودي لابد لنا من وقفة مع هذه المواد التي تم تسطيرها
وصياغتها لتكون قناعاً يستخدمه النظام لتغطية وجهه الحقيقي

ولإخفاء ممارساته التي لا تمت إلى الإسلام أو الإنسانية بأية صلة رغم أن صياغتها تمت بخبث لتكون أيضاً مستنداً لارتكابه أفضع الجرائم بحق شعب الجزيرة.

فعبارة " يحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة" التي جاءت في المادة (303) من النظام الأساسي يفسرها النظام وإعلامه إن ما يؤدي إلى الفتنة هو أن أي تعبير للرأي يطرح مخالفاً لتوجهات النظام فهو يؤدي إلى الفتنة وان التعبير عن العقائد الدينية للمذاهب الإسلامية التي تخالف عقيدة النظام السعودي ومؤسسته الدينية فهو يؤدي إلى الفتنة و الانقسام ، والحديث عن الهيمنة الأمريكية واحتلالها لأرض الجزيرة فهو يمس بأمن الدولة ، والحديث عن فضائح رموز النظام هو ما يسيء إلى كرامة الإنسان أما التعذيب بأحدث وسائل التعذيب وكبت الحريات فهو لا يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه . وعبارة "تنبثق السياسة الإعلامية من الإسلام .." يعني أن كل الشؤون الدينية تجري وفق تفسير مؤسسة النظام الدينية وان من يخالفها فهو كافر ومشرك . وعبارة "تعميق الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر" تعني طاعة النظام

الذي يستمد وجوده من الله فطاعته طاعة لله ولرسوله وهذا ما تفسره مؤسسة النظام الدينية .

أما ما ورد في المادة (20) " أن تعمل وسائل الإعلام على توثيق أو اصر الإخاء والتآزر والتضامن بين المسلمين ... " فإن النظام وإعلامه يفهمها هو نشر فتاوى المؤسسة الدينية للنظام في تكفير طوائف المسلمين والحركات الإسلامية وترديد ما تنشره وسائل إعلام الغرب في الطعن في المد الإسلامي وإثارة الشبهات حول الأنظمة الثورية الإسلامية .

كما أن عبارة "تضامن العرب وتعاونهم واجتماع كلمتهم ... " تعني عند إعلام النظام هو اجتماع العرب على الاعتراف بدور النظام السعودي في المنطقة ومباركة خيانتة تجاه قضايا العرب ودفعمهم في قبول الكيان الصهيوني كواقع لا بد من الاعتراف بوجوده .

وهكذا في بقية المواد فإن تفسيرها لا بد وان يكون وفق توجهات سياسة النظام ومؤسسته الدينية .

القسم الثاني : أهداف النظام الفعلية .

لمعرفة أهداف إعلام النظام السعودي لابد أولاً من معرفة سياسة هذا النظام التي تتحرك بموجبها جميع مؤسسات النظام وفق الأوامر الفعلية التي تصدر من رموزه .

في نظرة إلى سياسة النظام السعودي يجد المراقب أن سياسة هذا النظام لم تتغير بصورة جوهرية منذ تسلطه على البلاد وما نلاحظه أحياناً في حركة النظام السياسية والذي يوهم أنه مخالف لجوهر سياسته إنما هو يدخل ضمن المواقف التكتيكية التي تملئها عليه المعطيات الجديدة في المنطقة والتي تؤثر على فهم ووعي شعب الجزيرة الأمر الذي يتطلب من النظام إظهار وجه مزيف لامتناس نعمة الشعب ولخلط الأوراق على الشعوب الإسلامية والعربية.

ويمكن تلخيص ثوابت سياسة النظام السعودي بما يلي :

- 1- المحافظة على وجوده وأحكام سيطرته على البلاد .
- 2- تنفيذ السياسة الغربية في المنطقة وخاصة سياسة الولايات المتحدة وتأمين الخطط المطلوبة الغربية في المنطقة وبتوجيه الدوائر . الغربية لتحقيق ذلك , وهذا الهدف هو ضمن

الاتفاق المتبادل الذي يقرر تأمين حماية هذا النظام من قبل هذه الدوائر .

3- تثبيت ادعاء النظام بأنه يمثل العالم الإسلامي والعربي والذي أوحته له الدوائر الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي تريد من النظام ان يكون مهيمناً على المنطقة يسهل عليها تأمين مصالحها .

4- حماية مؤسسة النظام الدينية والترويج لأفكارها وطروحاتها حسب الاتفاقات للسيطرة على البلاد .
وبعد هذه النظرة السريعة إلى ثوابت سياسة النظام السعودي يمكن للمراقب أن يلحظ أن إعلام النظام يعكس تماماً توجهات هذا النظام كباقي المؤسسات التابعة له . وتأسيساً على ذلك يمكن أن تتلمس الاهداف الفعلية لإعلام النظام السعودي وكما يلي :

1- إنكار وجود معارضة للنظام في الداخل وإذا حدث وان برزت حركة المعارضة بصورة لا يمكن للنظام إنكارها كانتفاضة الحرم وانتفاضات المنطقة الشرقية وانتفاضة بريدة ونجران فان النظام يوصم رموز المعارضة بالخيانة ويشن

حملة شعواء لمحاولة احتواء هذا الحدث من خلال الأكاذيب وقلب الحقائق . كما أن إعلام النظام يحاول تكذيب تقارير منظمات حقوق الإنسان التي تتحدث عن فقدان هذه الحقوق في البلاد وعن وجود معتقلين سياسيين كما أنها تتبع أسلوباً خبيثاً في ردها على هذه اللجان حيث تربط ما تكشفه هذه المنظمات من تجاوزات النظام على حقوق الإنسان بزعم أن النظام يستمد قوانينه من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبالتالي فإن تقارير هذه المنظمات تصب في خانة العداة للإسلام !!

2- تلميع مظهر رموز النظام الاجتماعية وإبرازهم كنخبة تمتلك من المواصفات الشخصية والثقافية والعلمية والدينية مما يجعلهم متفردين في المجتمع وبالتالي لن يستطيع أحد أن يقوم بدورهم بأي حال من الأحوال . كما تحاول وسائل إعلام النظام إبراز نشاطات رموز النظام الاجتماعية والثقافية والتأكيد على أن هذه النشاطات تصب في مصلحة العرب والأمة الإسلامية وعادة من المتبع في سياقات فتقوم وسائل الإعلام بضجة من المدح والتبجيل للشخص الذي باسمه

المشروع ولرأس النظام بحيث لاتعرف الناس مواصفات هذا المشروع ومدى صلاحيته أو العيوب التي من الممكن أن تشخصه العقول الفنية من المجتمع كما حدث مثلاً لنفق المعيصم الذي راح ضحيته آلاف الحجاج الأبرياء بسبب سوء دراسة المشروع في الوقت الذي يحاصر إقامته ضجة من المدح والتبجيل (لخادم الحرمين)!!
كما أن إعلام النظام يحاول التغطية على الفضائح التي تطفو إلى السطح والتي لايمكن منع ظهورها إلى الخارج بوصفها محاولة من أعداء الإسلام والعرب للنيل من الشخصيات الإسلامية .

3- الترويج للنظام بأنه هو القائد الفعلي للعالمين العربي والإسلامي . وهذا الزعم حاولت الإدارة الأمريكية أن تثبته في حركتها السياسية في المنطقة لعدة أسباب:

أ- بكون النظام السعودي يسيطر على بلاد تحتوي على أقدس المقدسات الإسلامية والتي يحج إليها المسلمون في كل عام وهناك علاقة روحية تربط بين المسلمين وبين هذه الأرض لكونها شهدت ظهور الدعوة الإسلامية ونزول الوحي

وقيام أول دولة إسلامية ، كما أن النظام يدعي أن قيامه جاء لحماية هذه المقدسات وللدفاع عن الإسلام كما قال عبد الرحمن بن عبد العزيز عام 1985م يخاطب القوات المسلحة .
عليكم أن تفخروا بأنفسكم ... لأنكم قوة تحرس أقدس البقاع على وجه الأرض ولأنكم قوة بنيت لخدمة الإسلام . فالدوائر الغربية تعتقد أن النظام السعودي يمكن أن يستثمر هذه المعطيات للتأثير على المسلمين والعرب وشدهم نحوه وقبولهم بسياسته التي أهمها الحفاظ على مصالح الغرب .
ب- امتصاص نقمة المسلمين بعد تحطيم آخر شكل من أشكال الحكم الإسلامي وهو الخلافة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بالإيحاء أن الحكم الإسلامي لا زال مستمراً وهذه المرة موجوداً في الأرض التي نزل بها الوحي .
ج- لابد للدوائر الغربية من إيجاد شكل من أشكال الحكم الإسلامي يكون من جهة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغرب ومنفذاً لسياسته ومن جهة أخرى لديه القدرة على احتواء الأنظمة الموجودة في المنطقة وهذه المواصفات متوفرة في النظام السعودي فهو يسيطر على البلاد إضافة إلى عمقها الجغرافي

البري الذي تتمتع به فهي تعتبر دولة بحرية أساسية في منطقة الشرق الأوسط : حيث تقع على تماس مع البحر الأحمر والخليج . ويتضمن مجالها الجوي بحر العرب والمحيط الهندي الواقعين في الجنوب بسبب مرور خط موصلاتها البحري بهذين البحرين بشكل حتمي علماً أن اليمن وعمان والإمارات العربية تفصلها عن بحر العرب والمحيط الهندي بشكل سوار يحيط بها من الجنوب . ويمنحها موقعها الجغرافي البري المتسع والبحري المطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج ميزة استراتيجية بسبب إشرافها على أهم خطوط المواصلات البحرية في العالم المعاصر . كما أن البلاد تحتوي على مخزون هائل من النفط يشكل هدفاً استراتيجياً في نظر الدوائر العربية ، كما أن النظام السعودي قد سيطر على البلاد بالقوة والقهر ويمتاز بطبيعة إجرامية تتوافق مع طبيعة سياسة الدوائر الغربية في المنطقة تسانده مؤسسة دينية توفر له الغطاء الشرعي اللازم .

د- وضمن استراتيجية الدوائر الغربية في إحكام سيطرتها على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ونهاية الدولة

العثمانية كان لابد من طرح نظرية سياسية جديدة في المنطقة لتحقيق هذا الهدف ولعل الجانب الأول من هذه النظرية التي طرحت في المنطقة وفي إفريقيا هو القومية لتحقيق بها هدفين : الهدف الأول :

الوقوف ضد الأفكار الماركسية التي طرحت في المنطقة بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا . الهدف الثاني : من أجل الحرية وامتلاك الإرادة القومية وبعد تنامي الصحوة الإسلامية الثورية

أما الجانب الثاني من هذه النظرية هو الذي يخص المنطقة وهو إيجاد نظام تسلطي قمعي يرفع الشعارات الإسلامية والعربية تسانده مؤسسة دينية توفر له أرضية قوية لسياسته وهذا ما توفر في النظام السعودي .

٤- تلميع سياسة الدوائر الغربية وخاصة الولايات المتحدة في المنطقة وإظهارها على أنها صديقة للعرب والمسلمين . ويحاول إعلام النظام تثبيت حالة الاستسلام للكيان الصهيوني لدى شعوب المنطقة على أن وجوده أمر واقع لا جدال في وجوده . يقول أحد المفكرين السياسيين في لبنان (أن ما تسعى

إليه السعودية بتوجيه من الولايات المتحدة هو إعادة تكوين العقل العربي بما ينسجم مع مرحلة السلام مع (إسرائيل) ... كما أن إعلام النظام السعودي يحاول إعادة ما تنشره الوسائل الإعلامية الغربية حول زيادة أسعار النفط بشكل يهدف منه إلى جعل أبناء المنطقة يقتنعون بأن زيادة أسعار النفط لا تصب في مصلحة الدول المنتجة للنفط لكي لا يجد النظام السعودي حرجاً فيما تمارسه الإدارة الأمريكية من الضغوطات لزيادة الإنتاج كي يؤدي إلى خفض أسعار النفط والذي يقوم النظام السعودي بتنفيذ هذه الضغوطات على دول أوبك خدمة للمصالح الغربية .

5- يحاول إعلام النظام تجيير المواقف المشرفة للشخصيات الإسلامية لصالح الحقد الكامن في نفوس رموز النظام للإسلام المحمدي الأصيل ورموزه بتجريد تلك المواقف من بعدها الديني كما نلاحظ ذلك في مجلة (المغرب) التي تصدر في الولايات المتحدة والتي تشرف عليها سفارة النظام في العدد الخامس من المجلة ترجمة لمقاطع من كاتب (آيات شيطانية) للمرتد سلمان رشدي من قبل مدير التحرير يستشهد ببعض ما

جاء في الكتاب كأدلة لتشوية صورة الإمام الراحل الخميني والجمهورية الإسلامية في إيران ويعتبر الكتاب المذكور أداة صراع بين الإمام الراحل الخميني والمرشد سلمان رشدي .

□ - عدم نشر أي خبر أو تحليل يغضب الإدارة الأمريكية سواء الخاصة بما يحدث في داخلها أو ما يخص تحالفها مع الكيان الصهيوني أو سياستها العدوانية في المنطقة. يقول الكاتب والمفكر الفلسطيني ادوارد سعيد: في السنوات بين 1986 م و 1990 م كنت اكتب عموداً شهرياً في مجلة أسبوعية تصدر في لندن - يقصد مجلة المجلة التابعة للنظام ... وكان أغلب ما اكتبه للمجلة يتركز على الولايات المتحدة التي لدي موقف انتقادي - بالعموم - من مجتمعتها وثقافتها وسياساتها وغالباً ما كنت أتلقى الثناء.. إلى إن جاء الغزو العراقي للكويت في اغسطس 1990م حيث تم إعلامي بمنتهى الأدب بأنه لن يسمح بنشر أي انتقاد للولايات المتحدة فيما اكتب للمجلة.

7- إظهار العلاقات الغربية مع النظام بمظهر التكافؤ وأنها مقامة على أساس مصلحة العرب والمسلمين وإظهار

الصفقات الضخمة للأسلحة بمظهر يوحي أنها أبرمت من أجل عزة البلاد والعرب والمسلمين.

8- إثارة الشبهات حول الحركات الإسلامية التي كشفت هيمنة الدوائر الغربية وارتباط أنظمة المنطقة بالدوائر الغربية ووصم صراع هذه الحركات مع الأنظمة بالإرهاب ومعاداة السلام وترديد ما ينشره إعلام الغرب والكيان الصهيوني من أكاذيب حول هذه الحركات.

9- يهدف إعلام النظام إلى الترويج لأفكار مؤسسة النظام الدينية وإظهار رموزها بصورة تناقض الواقع الذي تعيشه هذه الرموز والتغطية على خيانتها اتجاه الدين الحنيف واتجاه قضايا المسلمين بإسنادها هذا النظام وتوفير الغطاء الديني لجرائمه ومشاركته في سلب كل حق لشعب الجزيرة المقهور. والمؤسسة الدينية للنظام السعودي لم تهتم بالإعلام في بداية تسلط النظام على البلاد لان رموز هذه المؤسسة كانوا يعتبرون كل مخترع بدعة حتى أنهم احتجوا على (فيصل) عندما انشأ وزارة الأعلام أواخر عام 1963 م وأطلقوا عليها اسم (وزارة الإثم).

ولكن حدث تغيير نوعي في نظرة المؤسسة الدينية للإعلام منذ بداية السبعينات حيث أدركت هذه المؤسسة أهمية وسائل الإعلام الحديثة وضرورة السيطرة عليها وتوجيهها بما يخدم خطها، ولم تمض عشر سنوات إلا وصوت المؤسسة الدينية للنظام ينطلق من كل زاوية من زوايا المجتمع وأجبرت الصحف والمجلات على التقيد بالإرشادات الصادرة من هذه المؤسسة، فأخذت الصحف اليومية تلتزم كل التوجهات الصادرة من هذه المؤسسة فتخصص كل صحيفة يومية صفحتين أو أكثر عن النشاطات الثقافية والفكرية لهذه المؤسسة. أما المجلات فهناك مجلات تصدر عن المؤسسة وتحمل أفكارها كمجلة (الدعوة) و(الرابطة) و(التوعية الإسلامية).

أما التلفزيون فبعد فشل الهجوم على محطة التلفزيون عام 1965 من قبل خالد بن مساعد بتوجيه من قبل المؤسسة الدينية وضع رموز هذه المؤسسة شروطهم التي وافق عليها (فيصل) والتي ضرب بها عرض الحائط لاحقاً.

أما الإذاعة فبعد توسع نشاط المؤسسة الدينية وتوفر الكادر الديني الثقافي لديها منذ بداية الثمانينات أسرع رموز هذه المؤسسة إلى إحكام قبضتهم عليها ولم يكتفوا بتقوية إذاعتهم ومضاعفة ساعات العمل فيها وجلب الكثير من الكوادر الدينية من بلدان عربية وإسلامية بل انشأوا (إذاعة نداء الإسلام من مكة) الموجهة إلى الخارج وكذلك (إذاعة القرآن الكريم).

جولة ميدانية في احد وسائل إعلام النظام"

لمعرفة الواقع الفعلي لوسائل إعلام النظام السعودي اخترنا أن نلقي نظرة على صحيفتين رئيسيتين من صحف النظام لملاحظة مدى تبعية الإعلام للنظام وتهافت هذا الإعلام والصحيفتان اللتان نستعرضهما هما صحيفة (الرياض) وصحيفة (الجزيرة)

ففي العدد 11581 في 3 ذي الحجة 1420 هـ الموافق 9 مارس 2000 م نلاحظ إن الصحيفة مكونة من 40 صفحة مقسمة كالآتي:

- الصفحات 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 12 خاصة بنشاطات رموز النظام والمؤسسة الدينية مع ملاحظة أن

الصفحة الثالثة بأكملها تهنئة للوليد بن طلال والصفحة الرابعة
بأكملها صورة لحفلة زواج محمد تركي السديري.
— الصفحات 10، 11 حروف وأفكار
— الصفحات 13، 14، 15، 16، 17، 18 خاصة
بالاقتصاد .
- الصفحات 19، 20، 21، 22، 23 رياضة
- الصفحة 24 بأكملها دعايات
- الصفحة 25 الرأي للجميع.
- الصفحة 26 خزامى الصحاري وفيها تحقيق عن لعبة
الدحة التي يمارسها رموز النظام .
- الصفحات 27، 28، 29، 30، 32، 33 ثقافة
- الصفحة 34، 35، 36، 37 تقارير وشؤون دولية.
- الصفحات 38، 39 محطات متحركة.
- الصفحة الأخيرة دعايات .
أما صحيفة الجزيرة العدد 10024 في 3 من ذي الحجة
1420 هـ الموافق 9 مارس 2000 م نلاحظ أن الصحيفة
مكونة من 32 صفحة مقسمة كالآتي:

- الصفحات 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 11، 15، نشاطات رموز النظام والمؤسسة الدينية.
- الصفحات 8، 9 مقالات.
- الصفحة 10 خاصة برسائل القراء.
- الصفحات 12، 13، 14، فن، وفنون تشكيلية.
- الصفحة 16 بأكملها دعاية.
- الصفحات 17، 18، 19، 20، 21 رياضة.
- الصفحة 22 مدارات شعبية وهو عبارة عن نشر قصائد شعرية متهافته.
- الصفحات 23، 24، 25 ثقافة.
- الصفحة 26 بأكملها دعاية.
- الصفحات 27، 28 اقتصاد.
- الصفحة 39 العالم اليوم وفيها نقد للروس ومدح للولايات المتحدة وتقرير عن انتخابات الرئاسة الأمريكية.
- الصفحة 30 منوعات.
- الصفحة 31 بأكملها دعاية.
- الصفحة 32 متنوعة.

- بعد هذا العرض لصفحات الصحفيتين يتبين لنا ما يلي :
- 1- أن نشاطات رموز النظام تحتل أكثر من ربع الصحيفة حيث احتلت في صحيفة الرياض عشرة صفحات وفي صحيفة الجزيرة تسعة صفحات في الوقت الذي لوحظ أن بقية الصفحات لا تخلو أيضاً من ذكر خبر أو أكثر لرموز النظام.
 - 2 -تتضمن كل صحيفة من الصحفيتين أكثر من 50% من الدعايات حيث أفردت صفحات بأكملها للدعايات في حين تجد في كل صفحة من صفحات الصحفيتين في اقلها تحتل الدعايات ربع الصفحة والجدير بالذكر أن حجم الإنفاق على الإعلانات بلغ عند النظام السعودي 200 مليون دولار في آخر إحصائية.
 - 3- لوحظ إن الصفحات الخاصة بالاقتصاد في الصحفيتين لا تنشر سوى نشاطات مسؤولي النظام من الطبقات التي تأتي بعد رموز النظام وأخبار عن تأجير أراض زراعية وأخبار بناء المساكن.
 - 4- لوحظ ان الصحفيتين تحاولان ان تظهرا أن النظام يتصف بالديموقراطية بتخصيصها صفحات لرسائل المواطنين

أو مقالات انتقادية إلا أن الملاحظ على هذه الرسائل والمقالات الانتقادية غير موجهة لرموز النظام وإنما تتعرض إلى العاملين في مؤسسات النظام والذين لا يشكلون أية أهمية في تقييم النظام.

5- لوحظ أن الصفحات الثقافية في الصحفيتين تتضمن مقالات أدبية وقصائد شعرية وتحليلات إلا أن طبيعتها علمانية ولم نلاحظ أي مقال أو قصيدة تحمل ولو صيغة دينية.

6- لوحظ إن الصحفيتين كل منها خمسة صفحات للرياضة وهذا ما درج عليه إعلام النظام بكل وسائله بتوجيه من النظام فنراه ينشر الأخبار الرياضية والرياضيين وإبرازهم على إنهم الأبرز في المجتمع على حساب الشخصيات ذات الفكر أو العلماء والسبب في ذلك يعود لأمرين:

الأمر الأول: إن اهتمام النظام بالرياضة جاء من ضمن محاولات النظام في تغيير وجهة أنظار الشعب عن الواقع الذي تعيشه البلاد نتيجة لسياسة النظام الدكتاتورية في الداخل والخيانة في الخارج ولإيجاد عملية شد باتجاه النظام عن طريق إحداث المنافسات الرياضية لان رموز النظام

يسيطرون على جميع الاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واعتبرت الرياضة إحدى نشاطات رموز النظام المهمة حتى أن توجيه النقد لها يعتبر موجهاً لرموز النظام كما حدث لصحفيين يعملان بالقسم الرياض في جريدة (الرياض) اثر نشرهما انتقادات لمستوى المنتخب الوطني لكرة القدم الأمر الذي أثار (فيصل بن فهد) وتم إصدار أمر بطردهما من الصحيفة.

وقد رصد النظام السعودي للرياضة أموالاً طائلة على حساب النشاطات الأخرى في البلاد ويقول خبراء اقتصاديون إن الميزانية المخصصة للرياضة تفوق ميزانية وزارة التعلم العالي- يطلق على فروع وزارة المعارف في مناطق البلاد - وقد بلغت كلفة بناء ستاد رياضي افتتح عام 1989 م ملياري دولار الأمر الثاني شيوع غريزة السيطرة لدى رموز النظام ولإحكام السيطرة على جميع النشاطات في البلاد من قبل بني سعود.

سيطرة النظام على وسائل الإعلام"

يسيطر النظام السعودي على جميع وسائل الإعلام الداخلية سواء المرئية أو المسموعة أو المكتوبة وهي تابعة له وتستلم توجيهاتها من قبل وزير إعلام النظام ولا يمكنها بأي حال من الأحوال والخروج على سياسة النظام أو توجهاته ولذلك نجد ان وسائل إعلام النظام متهافته ولم تستطع أن تشكل أي تواجد في عقلية الفرد العربي أو المسلم وقد وصفها د. مساعد العرابي الحارثي الأستاذ المشارك ورئيس قسم الإعلام بجامعة الملك سعود بالرياض قائلاً: يخيل إلي وأنا أقرر بواقعية محضة.. ان مصطلح الإعلام الإسلامي مصطلح فارغ المحتوى ومشعب بالعاطفة ويقول أيضاً: إننا في وسائلنا لنخدع بالفعل الاتصالي وننقل الأفكار والمشاعر والمعارف دون استنطاق غاياتها. إذن فنحن نمارس الزيف والخداع بوحى منا أو عفوية

لذلك اضطر النظام إلى البحث عن وسائل إعلام خارج البلاد لها مكانة في مساحة الثقافة العربية والإسلامية لتمرير سياسته وخلق رأي عام لتوجهاته، وقد أخذت عملية السيطرة على

وسائل الإعلام العربية والأجنبية في خارج البلاد توجهاً جدياً في تفكير النظام وخاصة بعد حرب الخليج لما أفرزته هذه الحرب من نتيجة هي عدم تمكن وسائل إعلامه أو المتعاونة معه من إقناع الفرد العربي أو المسلم بنزاهة النظام ورموزه وما كشفته هذه الحرب من خيانة النظام للعرب والمسلمين. وقد انفق النظام على هذه العملية أموالاً طائلة، وقد ذكرت صحيفة (حرية) التركية عام 1995: إن النظام السعودي ينفق مليارات الدولارات لامتلاك وسائل الإعلام والسيطرة عليها في خارج البلاد سعياً منه لبدء موجة دعائية تخدم العائلة المالكة وأضافت الصحيفة تقول: إن (الأمير) وليد بن طلال يعتزم شراء 50% من أسهم شبكة (برلوسكوني) التي تملك أكبر دار للنشر في إيطاليا - وأشارت الصحيفة إلى أن بني سعود بدؤوا منذ عام 1990 م نشاطاً واسعاً لشراء وسائل الإعلام واستخدامها. وأشارت تقول: بعد شراء امتياز صحيفتي الحياة والشرق والأوسط من قبل وزير الدفاع وابن أخيه وإطلاق قمر بيبث 28 قناة تلفزيونية فإن بني سعود يعتزمون هذه المرة شراء عدة قنوات تلفزيونية إيطالية،

وأضافت أن (الأمير) وليد بن طلال يملك عدة قنوات تلفزيونية محلية في أمريكا و30% من أسهم محطات الإذاعة والتلفزيون الإيطالية التي تبث برامجها للشرق الأوسط. ويمكن تأشير أساليب النظام السعودي في السيطرة على وسائل الإعلام خارج البلاد كما يلي:

1- شراء ذمم الصحفيين بالمال سواء كانوا عرباً أو أجنبياً وقد بدأت هذه العملية في مراحلها الأولى بصورة فردية من قبل رموز النظام وكأنها عملية جس نبض للكتاب والصحفيين تقول (لارامارولو) مراسلة مجلة (التايم) في تحقيق نشرته المجلة: (كان (الأمير) السعودي الذي يسعى لنيل الخطوة لدى الصحافة العربية أن يدس ساعة ذهبية أو ظرفاً محشواً بالنقود في يد الصحفي....).

ثم تطورت إلى تشكيل فرق عمل وتخصيص ميزانية كبيرة لذلك حتى أن خالد بن سلطان المسمى بقائد القوات المشتركة في حرب الخليج استقال من منصبه العسكري وتفرغ لإنشاء إمبراطورية إعلامية وهو من النادر أن يحدث في دول العالم الثالث رغم أنه رجل عسكري ولم تكن له تجربة صحفية

سابقة الأمر الذي يؤشر مدى أهمية السيطرة على الإعلام من قبل النظام. يقول طلال سلمان مؤسس ورئيس تحرير صحيفة (السفير) اللبنانية: (إن خطتهم هي إحلال الصحافة العربية بصحافة سعودية ومن المغرب إلى الخليج يصعب أن تجد مثقفاً أو كاتباً عربياً ممتازاً لا يعمل لحسابهم) .

وقد ركز مسؤولو إعلام النظام على توريث الكتاب والصحفيين اللذين لديهم تاريخ في مجال الفكر ولديهم انجازات معروفة لدى المثقفين العرب والمسلمين وبأي وسيلة كانت وعن طريق سفارات النظام في الخارج والمؤسسات الإعلامية الخاضعة للأنظمة في تلك الدول كما حدث للمفكر الإسلامي السابق خالد محمد خالد الذي ألف في الماضي كتباً اعتبرت في عالم الفكر الإسلامي من الكتب القيمة مثل (من هنا نبدأ) 1950 م والديمقراطية أبداً) 1951 م و(مواطنون... لا رعايا) 1953 م.. ومنذ ذلك التاريخ وخالد يدافع عن الفكر الإسلامي النير. إلى أن جاء الأسبوع الأول من آب (أغسطس) 1990 م حيث اتصلت الأجهزة المصرية بـ(المفكر) خالد تطلب منه إن يحضر نفسه لمهمة (تمرير

الأكاذيب) على الرأي العام المصري وصفه على تأييد مشاركة مصر في (حفر الباطن) إلى جانب القوات الأمريكية، ولم تتأخر سفارة النظام السعودي في القاهرة بدورها بالاتصال بهذا الرجل وسواه من حملة الأقلام عارضة عليهم مبالغ ووعوداً سخية في مقابل انضمامهم إلى اوركسترا النفاق الإعلامي... وطلب منه التخصص في مهاجمة شعب العراق تحت عنوان (وأرحنا بها يا بوش) كتب في (الأخبار) و (الشرق الأوسط) يوم بدء حرب الخليج يدعو بوش إلى (تخليصنا من العراق حتى لو أدى الأمر إلى خراب الأمة العربية وأقول مستقبلاً).

2- محاولة رموز النظام السعودي تطويع القوانين المحلية للأنظمة المجاورة والصديقة وفي بعض الأحيان في الدول المصنفة كعدو بحيث يصبح التطرق إليهم - رموز النظام - بالنقد أو الانتقاص أمراً محرماً حتى وإن تم ذلك بشكل غير مكتوب، واعتمد نجاح النظام في سياسته هذه على مقدار حاجة تلك الأنظمة إلى المال (السعودي) فدولة كمصر ورغم أنها أكبر وأقوى دولة عربية لا زالت ترضخ للضغوط

السعودية كحاجتها إلى الدعم لإنعاش اقتصادها المريض وفي بعض الأنظمة كالأنظمة بالخليج التي لا تحتاج ولا تتلقى أي دعم مادي فإنها باعتبارها أنظمة صغيرة وضعيفة من الناحية البشرية والعسكرية ترضخ للتهديدات حفاظاً على وجودها. وقد وقعت الأنظمة بالخليج عام 1985 على معاهدة إقليمية أطلق عليها اسم (ميثاق الشرق الإعلامي) تنص على إن هذه الأنظمة تمنع جميع الصحف والمجلات الصادرة في أي من الأنظمة الأعضاء في مجلس التعاون من نشر أي انتقاد لسياسات الأنظمة الأخرى أو لقادتها ولا يجوز نشر أي مادة من شأنها الإساءة إلى كرامتهم أو التشكيك في سلامة موقفهم، كما تحرم المعاهدة استيراد أية صحف أو مجلات أجنبية تصنف على أنها معادية أو تحتوي على انتقادات للأنظمة الأعضاء.

وفي اجتماع لجنة المتابعة للإعلام الإسلامي في جدة عام 1410 هـ نجد علي الشاعر وزير إعلام النظام السعودي السابق يدعو الدول الإسلامية إلى المبادرة في الرد على حملات الأعداء.

واقتراءاتهم بشكل جماعي وبأسلوب موضوعي وأشار إلى أهمية حسن اختيار ما تسمح الدول الإسلامية بدخوله إلى أوطانها من الصادرات الأجنبية.

وفي قرارات الاجتماع الأول للجنة الوزارية لمجلس التعاون للأنظمة بالخليج المكلفة بمتابعة تنفيذ ضوابط العمل الإعلامي الخارجي نلاحظ بوضوح ضغوط النظام السعودي على أنظمة الخليج فيما يخص الإعلام، ففي ما يخص الصحافة العربية نجد ما نصه: ناقش الوزراء هذه الجزئية من ورقة الأمانة العامة واتفقوا أن يتولى وزير الإعلام السعودي ووزير الإعلام البحريني الاتصال مع الجهات المعنية في كل من مصر وسوريا والأردن حول ما تنشره بعض الصحف فيها من إساءة (لدول) المجلس بالطريقة التي يرونها مناسبة كمرحلة أولى. وفيما يخص تبادل المعلومات حول الكتاب والصحفيين: أكد الوزراء على أهمية تبادل المعلومات حول الكتاب والصحفيين الذين يمارسون الابتزاز الإعلامي والإساءة (لدول) المجلس بين وزارات الإعلام.

3- تقديم الدعوات إلى الشخصيات الإعلامية المشهورة لزيارة البلاد وتقديم الهدايا لهم واستغلال ذلك إعلامياً لتلميع وجه النظام والدفاع عن سياسته في وسائل الإعلام التي تعمل بها هذه الشخصيات.

4- في حالة سحب دعم مالي أو إنهاء عقد مع مؤسسة إعلامية فيما إذا أخلت بشرط دعم النظام إعلامياً يبرر ذلك بان هذه المؤسسة لم تراع حرمة الأعراف والمعتقدات الإسلامية لكي يستثمر هذا الفعل إعلامياً أيضاً لصالح النظام كما حدث مع تلفزيون (بي. بي سي) حيث أنهت شركة (اروبيت) السعودية التعاقد مع التلفزيون المذكور والذي كان ينص على بث خدماته إلى منطقة الشرق الأوسط. وقد كشف رئيس (اروبيت) الكسندر بي زيلو إن سبب الخلاف هو التقرير الذي بثته الـ (بي. بي. سي) حول أوضاع حقوق الإنسان في (السعودية).

5- دفع الصحف بعضها ضد الأخرى وخاصة عندما يتعلق الأمر في كشف فضيحة سياسية أو أخلاقية تخص النظام أو احد رموزه. ففي قضية اقتطاف المدعو (محمد الناسي) من

الأردن من قبل السلطات السعودية وما تبع ذلك من حملات من قبل جمعيات حقوق الإنسان والصحافة كانت الصحافة المصرية من ضمن الصحافة التي تعرضت لهذا الموضوع مما حدا بالنظام السعودي بنشر إعلانات تكذيب في عدد آخر من الصحف المصرية الأمر الذي جعل (أحمد سلامة) أن يكتب في عموده (من قريب) في صحيفة الأهرام تحت عنوان (غسيل قذر) يقول: تتعرض الصحف المصرية لموجة عاتية من الإعلانات مرفوعة الأجر تملأ صفحات كاملة وتدور حول نزاع عائلي داخل أسرة عربية كبيرة في إحدى الدول العربية وقد تحول هذا النزاع العائلي إلى حرب إعلامية بين فريقين متخاصمين داخل هذه الأسرة.

6- في حالة عدم استجابة احد الصحف للضغوط التي يمارسها النظام أو رفضها بيع ذمتها تمارس أجهزة النظام أساليب دنيئة كتزوير عدد من إعداد تلك الصحيفة كما حدث مع صحيفة المحرر عندما تم تزوير احد أعدادها في واشنطن من قبل سفارة النظام هناك.

7- السيطرة على صحيفة في خارج البلاد من قبل النظام السعودي له شقان الشق الأول هو تبعية هذه الصحيفة إلى سياسة النظام والشق الثاني وهو امني، فبعد الاتفاق يطلب من هيئة التحرير تزويد النظام بما يلي:

ا - أسماء المراسلين لا سيما الذين يزودون الصحيفة بالأخبار من داخل الرياض وجدة.

ب - معرفة الجهات التي تمول الصحيفة أو تدعمها سابقاً.

ج - الهويات الحقيقية لكتاب ينشرون بأسماء مستعارة.

د - تزويده بأسماء المتعاونين مع الصحيفة من داخل سفارات النظام السعودي.

هـ - علاقة الصحيفة بحركات المعارضة للنظام السعودي.

و - الحصول على نسخ من الصحيفة قبل توزيعها.

ز - تصوير المقالات بخط يد أصحابها.

مميزات إعلام النظام السعودي:-

النتيجة لتبعية وسائل الإعلام في البلاد للنظام واعتبار الإعلام احد الأدوات المهمة في تنفيذ سياسته نجد أن هذا الإعلام يتميز بما يلي:

1- قلب الحقائق والكذب والذي أصبح ابرز ما يمتاز به هذا الإعلام، لذلك فقدت المصداقية فيه وعزف المواطن عن متابعة ما ينشره فلا يمكن لأي شخص الاطمئنان لما يورده من أخبار أو معلومات، وتحاول وسائل إعلام النظام الدفاع عن مصداقيتها بعد أن أصبح خلاف ذلك معروفاً فصحيفة الشرق الأوسط مثلاً تقول في عددها ليوم 13 / 2 / 1996 م: (إن مجال الاختيارات المتاحة أمام القارئ السعودي أعظم بكثير مما هو عليه في البلدان الأخرى التي لا تسمح لمواطنيها إلا بمطالعة المطبوعات التي تصدرها دور النشر المملوكة للدولة). في الوقت الذي نجد إن ما يسمى بـ (ميثاق الشرق الإعلامي) كما ذكرنا سابقاً ينص على إن هذه الأنظمة - أنظمة الخليج - تمنع جميع الصحف والمجلات الصادرة في أي من (الدول) الأعضاء من نشر أي مادة من شأنها الإساءة إلى كرامتهم أو التشكيك في سلامة موقفهم، كما تحرم المعاهدة استيراد أي صحف أو مجلات أجنبية تصنف على أنها معادية أو تحتوي على انتقادات للأنظمة الأعضاء. فتأسيساً على ذلك فالمسموح به بالدخول إلى البلاد هي

الصحف والمجلات والكتب التي توافق نهج النظام والتي تحمل الأكاذيب وقلب الحقائق.

2- عدم تفاعل هذا الإعلام مع الأحداث التي تجري في المنطقة حتى ولو كانت تهم البلاد بصورة مباشرة وعدم نشر أي خبر يخص هذه الأحداث إلا بعد أن يصدر الأمر من النظام بذلك ونلاحظ ذلك جلياً في أزمة الكويت والحرب الإسرائيلية على لبنان مؤخراً. فبعد دخول القوات العراقية للكويت في 2 آب 1990 م وإصابة العالم بدهشة وتوجهت وسائل الإعلام العالمية لتغطية الحدث منذ الساعات الأولى نجد إن إعلام النظام لم يذكر أي شئ عن الحدث الذي يهيم البلاد أولاً إلا بعد يومين من حدوثه كما إننا نلاحظ أن إذاعات النظام أعلنت خبر زيارة عبد الله ولي العهد إلى الكويت يوم 2 تموز 2000 م ولم تشر إلى أسباب الزيارة الحقيقية وأعلنت ان الزيارة جاءت لتعزيز العلاقات بين البلدين وان عبد الله لم يذهب ليضع حجر الأساس لأول علاقة بين البلدين لأنه يحل على أبناء الأسرة الواحدة ولم يخرج وصف الزيارة عن هذا الإطار في حين أعلنت كل

وسائل الإعلام العالمية سبب هذه الزيارة والتي جاءت لمناقشة الخلاف الحدودي حول حقل الدرة البحري ولكن بعد الاتفاق بين الكويت والنظام فاجأت المستعین بإعلان السبب من الزيارة.

3- تهافت إعلام النظام فيما ينشره من أخبار أو معلومات وان ما ينشره هذا الإعلام لا يشكل في مساحة الثقافة العربية أو الإسلامية أو العالمية أي رقم يذكر مما اضطر المواطن الفضائية والفروق عن وسائل الإعلام الداخلية بقول (أمير طاهري) في مقال له في صحيفة الشرق الأوسط عن هذه الظاهرة: (وتؤكد هذه الظاهرة ما يمكن تسميته بـ "العجز الإعلامي" داخل المملكة ويعترف بذلك العجز معظم المواطنين السعوديين ويضمنهم كبار المسؤولين ولم يعبر أي من الذين تحدثنا إليهم عن الارتياح للوضع الحالي).

4- يمتاز إعلام النظام السعودي بالنفاق والتملق لرموز النظام لان العاملين في وسائل الإعلام يتم تعيينهم من قبل النظام ويختارون من قبل رموزه فالصحفي أو الكاتب الملتزم لا يجد له مكانا في هذا الإعلام لذلك أصبح العاملون في

وسائل إعلام النظام لهم اختصاص في تفسير المواقف
المتناقضة في المواقف السياسية للنظام وإظهار نشاطات
رموز النظام على أنها من الانجازات الموهوبة فهذه صحيفة
الجزيرة تطالع القراء بنشر قصيدة في احد إعدادها عام
1413 هـ لعبد العزيز بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل
سعود تثير الاشمزاز وكأنها فتح في دنيا الشعر حيث يقول
فيها:

فهد لبو وتركي ولد

عد على كل العيال

دار بـخـيـراته

يـزود فهد فهد فهد الفهد

اشهد بعدله يا زمن فهد فهد

فهد السعد

5- إعطاء تطور زائف وغير صحيح في فهم حقيقة الدين
وأحكامه الشاملة بحصر الخطاب الإعلامي فيما يتعلق بالدين
- في جوانب العبادات والسلوكيات الفردية دون الأحكام التي

تعالج قضايا الأمة والمجتمع ودون ربط كل أعمال الحياة بالتصور الإسلامي والعقيدة الإسلامية وكليات الدين.

6- التركيز المستمر في البرامج الإعلامية على استمراء القيم والأخلاقيات والعادات الغربية الباطلة المخالفة للشرع وتقديمها باعتبارها نموذجاً يحتذى والإشادة (برموز وقيادات ونجوم) هذه المجتمعات واعتبارهم قدوات ومثلاً علياً.

7- إبراز الشرائح الاجتماعية ذات الدور الهامشي في الحياة حيث يحتل الرياضيون والفنانون والمغنون وأشباههم الذين جعلوا اللهو همّاً مركزياً لهم مساحات واسعة في وسائل الإعلام المحلي وتتناول الحديث عنهم كافة أعمالهم ونشاطاتهم بما في ذلك أدق التفاصيل عن حياتهم اليومية ونشاطاتهم الاجتماعية حتى تمكن هؤلاء من أذهان الشباب وصار حلم الشاب في المستقبل أن يكون رياضياً أو فناناً بينما تغيب عن هذه الوسائل شرائح أكثر أهمية وأعظم دوراً كالعلماء والمفكرين والدعاة والمصلحين وذوي الكفاءات والانجازات.

8- الإكثار من برامج الأطفال التي تعتمد على التصديق بالسكر والأساطير والتمرد الأمر الذي من شأنه أن يزرع

قيماً خطيرة في نفوس الأطفال في سن مبكرة مما يكون له أكبر الأثر في تنشئتهم.

9- يمتاز إعلام النظام السعودي بقدرته على إثارة الشبهات وبت السموم بين المسلمين اتجاه الحركات الإسلامية وبعض الدول الإسلامية كالجمهورية الإسلامية في إيران لمحاولة مصادرة عقل المسلم وقلب الحقائق لديه وتوليد قناعات مناقضة لواقع هذه الجهات الإسلامية ونجد ذلك واضحاً في صحافة النظام المحلية والمتعاونة معه فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران نرى صحيفة (الرياض) تطالعنا في احد أعدادها وبعد يوم من انتصار الثورة وفي صفحتها الأولى بعنوان (انتصر الخميني لكن ماذا عن عريشان وطنب الصغرى وطنب الكبرى).

كما نرى صحيفة كتبت خلال الأسبوع الأول من انتصار الثورة الإسلامية: (إيران صارت دولة شيعية فهل ستستدعي التاريخ إلى حاضرنا).

كما إننا نلاحظ ذلك جلياً في حادثة مجزرة مكة التي نفذها النظام السعودي ضد الحجاج الإيرانيين ومن شاركهم من

حجاج الدول الإسلامية في مسيرة البراءة. حيث حاول إعلام النظام التشويش على الرأي العام الإسلامي والعربي بنشره أكاذيب حول طبيعة مسيرة الحجاج السلمية فصحيفة (عكاظ) مثلاً طالعت القراء بعناوين تحمل الكذب والتحريض فنقرأ:

- "جرائم الإيرانيين خرق لأمن وسلامة الحجاج واعتداء على قدسية الحرم الأمين.

- أرادوا الفتنة وفشلوا.

- لولا حكمة المملكة لكانت مأساة دامية.

- أعمال إيران استفزاز سافر وتعد واضح".

إعلام النظام السعودي إلى أين؟:

إن من طبيعة الأنظمة الدكتاتورية أنها لا تطبق معرفة أي عيب في هيكلتها أو سياستها سواء الداخلية أو الخارجية لأنها لا تسلم أصلاً بوجود حالة أخرى تفوقها أو حتى تتساوى معها بالفهم أو بإدارة الحكم لذلك فهي تهوى الكذب وهو احد العناصر المهمة في سياستها وهي تعتمد على النظرية الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) وبما أن الكذب هو احد الوسائل التي تغطي بها مساوئها فهي تعتمده، وقد درج إعلام

النظام السعودي على ذلك حتى أصبح متميزاً بذلك من بين إعلام الدول الأخرى.

وبما أن النظام السعودي يواجه تحدياً في داخل البلاد يتمثل بالصحة الإسلامية نتيجة لجهاد رموز الحركة الإسلامية لذلك فإن الإعلام يحاول إثارة الشبهات حول هذه الحركة أولاً وثانياً قلب الحقائق فيما يخص الحركات الإسلامية في الدول الإسلامية الأخرى ووصمها بالإرهابية تبعاً لإعلام الدول الغربية.

ولكن هل سينجح إعلام النظام في هذه السياسة؟
أولاً: من المؤكد أن وسائل الإعلام العالمية قد تطورت وأصبحت تصل إلى كل زاوية من زوايا المجتمع بحيث يستطيع المواطن أن يطلع على تجارب الشعوب وحياتهم في كل يوم كما وبإمكانه مقارنة وضعه مع وضع الشعوب الممتلئة لإرادتها.

ثانياً: إن الأحداث التي تجري في المنطقة قد تكون سبباً في كشف حقيقة النظام كما جرى في أزمة الكويت فالتبجح بالإسلام وحماية المقدسات الإسلامية والدفاع عن القضايا

العربية انكشف نقيضها عندما استدعى النظام القوات الغربية والمستشارين الصهاينة لاحتلال الأرض المقدسة. وهذا ما شكل أزمة لهذا الإعلام لعدم استطاعته تبريرها لأنها أكبر حجماً مما اعتاد سابقاً على تبريره من التناقضات في سياسة النظام.

ثالثاً: المواقف المتناقضة تجاه القضية الفلسطينية من قبل النظام وكشف تأمره على الشعب الفلسطيني لحساب الإرادة الغربية والصهيونية جعل المواطن والفرد المسلم يعرف حجم الكذبة التي يعيشها إعلام النظام مما جعله يفقد الثقة كلياً بهذا الإعلام.

رابعاً: رغم إن النظام السعودي تعامل مع العاملين في الإعلام الخارجي معاملة تجارية واستطاع أن يشتري ذممهم بالمال إلا أن الأحداث في المنطقة وانكشاف الأوضاع بشكل لا يمكن تغطيتها وكذلك نشاط الحركة الإسلامية المعارضة للنظام اضطر هؤلاء لمجارات هذا الوضع بحيث بدأوا بنشر ما يخالف توجهات النظام وينشرون ما يعتبر في عرف النظام جريمة.

خامساً: كما إن ما يصل إلى داخل البلاد عبر المعارضة
والمواطنين المقيمين بالخارج حيث يوصلون ما ينشر عن
النظام ورموزه إلى داخل البلاد عن طريق الفاكس أو
الانترنت التي أصبحت أفضل وسيلة اتصال بين المواطنين
الأمر الذي أظهر كذب إعلام النظام وأدرك المواطن أن
إعلام النظام هو عدو له كباقي أجهزة النظام.
وأخيراً فإن كل الإنفاق على الإعلام وتفرغ الكثير من رموز
بني سعود البارزين للعمل في الإعلام سوف لا يجدي في
تحقيق مساحة في عقل الفرد العربي أو المسلم ولا يمكن
إعادة الثقة بهذا الإعلام وسيكون مصير هذا الإعلام مصير
إعلام الأنظمة الدكتاتورية حيث سقطت بسقوطها.

كيف تتناول الصحافة السعودية الوضع الداخلي للجزيرة العربية

مع أن الصحافة المحلية – خلال شهر يوليو 2006 – تناولت موضوعات متناثرة شتى ولم تُشغل بقضية واحدة بعينها , رغم فورة الحدث الأمني , وتفكيك بعض الخلايا العنف إلا أن الحدث الأخير لم ينل اهتماماً كافياً – تفكيك بعض الخلايا في بريدة والرياض ومدن أخرى - , سوى بعض المديح لأجهزة الأمن الحكومية ونجاحاتها الخارقة ! ولم تكن هناك معالجات جديدة ذات أهمية لموضوعة العنف واستمراره , سوى ما تم تكراره ونشره في السابق . بيد أن موضوع الحريات بدا وكأنه استأثر بشيء من الاهتمام هذا الشهر , فكتب عن الوزراء الذين يهتمون بصورهم قبل وضائفهم , كما هوجم الانغلاق الفقهي على مذهب معين , وعدم احترام آراء المذاهب الأخرى في القضايا التي يجوز فيها الإختلاف , في حين تعرّض أحد الكتاب إلى أحد أعضاء هيئة كبار العلماء الذي تعدّى على السائلين في برنامج التلفازي , وهاجم الشقراوات , وقال إنه لا يحبهم , كما انتقد الإيغال في استخدام التعابير القبيحة التي

ظهرت من ذلك العضو . وقد صور بعضهم مراحل كتابة
المقالة وكيف أنها تبدأ (كاملة الدسم) ثم يختزلها الرقباء في
الصحيفة إلى أن تصل إلى يد المستهلك المحلي وهي (عديمة
الدسم) . في حين تعرضّ غيرهم لمأساته ومأساة المثقفين
السعوديين الذين يعانون من الرقابة على المطبوعات عبر
الحدود , وكيف أن الصحفي والكاتب كما الكتاب متهم في
بلادنا . وكتب الأستاذ سليمان العقيلي مقالة عن معاصرته
لرحيل ستة من رؤساء التحرير وقال بأن الصحفي لن يترك
قلمه مهما كانت الممارسة متوحشة ديكتاتورية . وأبدع عدد
من الكتاب في مقالات لهم حول الكاسيت ودوره في تزييف
الوعي لدى الجمهور , ودور التجار في نشر الفكر المزيف.
وقد طالب بعضهم بإيقاف بعض الكتاب الذين حولوا الجرائد
المحلية إلى صفحات دعائية للمؤسسات الحكومية والخاصة ,
والتي تنشر الأكاذيب وتتستر على الأخطاء , وتضلّل
الجمهور . كما كتب آخرون عن دور الإعلام الموازي, وهو
الإعلام الشعبي على الإنترنت وكيف أنه اخترق الحواجز ,
ووصل إلى نتيجة أن ضعف الصحافة المحلية وزيادة القيود

المفروضة عليها هي التي تعطي دوراً لذلك الإعلام الموازي الذي لا يمكن مواجهته بالحجب بل بالحرية المسؤولة . في ذات الاتجاه , كتب الأستاذ سليمان العقيلي مقالتين أخريين إحداهما حول حرية الرأي المفقودة والتي لم تلغ وجود مختلف الأيديولوجيات في المملكة , وقال إن التعامل الأمثل معها هو تركها تظهر للشمس فتحرق الفاسد وتبقي الأصيل .. وجاءت مقالته الأخيرة مطالبة بصحافة مستقلة عن السلطة , ووضع قوانين محددة في الإعلام بدل الإجهادات التي توقع الصحافي في شرك السلطة الأمنية والتي أصبحت الخصم والحكم في غياب القضاء المستقل .

وأخيراً كتب الأستاذ سلطان بن حثلين مقالة خشي منها أن يتحول النقد إلى مجرد التنفيس عن المجتمع المبتلى بالكثير من الأمراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية , بحيث يتوارى النقد إلى الخلف فلا يحقق أهدافه الإصلاحية الحقيقية على الأرض .

وقد كتب سليمان العقيلي مقالة بعنوان كل الإيديولوجيات موجودة في المملكة تناول فيها مسألة حرية الرأي وكيف يفهمها المواطن وكذلك الحكام قال فيها :

يتحدث كثير من الناس عن أهمية وجود الرأي الآخر في المجتمع , ولإيمان بحرية الرأي , بل يطالبون بها صباح مساء , وهذا حق مشروع للجميع , وهو يعكس تطوراً اجتماعياً وسياسياً ملحوظاً . غير أن كثيراً من هؤلاء لا يحسنون بأنفسهم تجسيد القيم التي يطالبون بها . وهذا نتيجة طبيعية لتراث ممتد في أعماق الزمن من الحساسية مع الآخر , ومن التضيق على الاختلاف والتنوع , حتى اكتشفنا في الأخير أنه كان بيننا الكثير ممن اعتنقوا كافة الأيدولوجيات السياسية والفكرية السائدة في العالم العربي . وكانوا يجترونها أفكارهم بصمت وسرية . ولو أنه أتيحت فرص حرة ومأمونة للتعاطي الفكري والسياسي المفتوح , لكنا أحسننا التعامل مع هذه الظواهر , وتركنا الشمس تحرق الفاسد منها عندما تخرج للنور.

وكتب محمد أحمد الحساني مقالة بعنوان : وزراء يهتمهم
الشكل بين فيها ما وصلت إليه أمور بعض الوزراء في النظام
الحاكم فيقول :

عرفت مسؤولين على استعداد للاتصال بالجريدة فور
ملاحظتهم وجود خطأ في الصورة المرافقة للخبر أو خطأ في
الاسم أو المنصب مع أن ذلك الخطأ لن يغير اسمه في دفتر
الأحوال ولن ينزله من العاشرة للخامسة ولن يحوله من سعيد
إلى فريد !, ولكن بعض هؤلاء المسؤولين كل فيما يخصه لا
يبالون بما ينشر حول أداء إداراتهم من ملاحظات وإن
(بالوا !) فإن جل همهم وغاية مرادهم أن يفتدوا ما نشر وأن
يصفوه بعدم الدقة والرغبة في إثارة البلبلة والرطوبة وأنه لا
أساس له من الصحة !

وكتب عبد الفقازي مقالة عن الإعلام الموازي تحت
عنوان الإعلام الموازي وهشاشة الصحافة المحلية فيقول
فيها :

لا أنتصر لصحافة محلية أنا أكتب بها , ولا أشجب منتديات
إلكترونية بعينها أنا أقرأها أيضا كل صباح .. ومن خلالها

انظر من نافذة لم يسعني أن انظر منها وأنا شبه معتزل في مجتمع هو أيضا معتزل خلف جدران يصعب تجاوزها . يبقى هذا الفضاء رحباً , وواسعاً , وفيه من الرؤى ما يستحق أن يقرأ أو يتابع أو حتى ترصد تحولاته .. فهو نبض شارع غير مقروء ... وهو انفعالات شارع لا يمكن اكتشافه بسهولة .. وهو علامة كبيرة على هشاشة البدائل الأخرى التي لو عملت تحت ضوء الحقيقة ولم تجافها وكسبت ثقة المتعاملين بها .. فلربما غيرت من معادلة الإعلام الموازي لصالح الإعلام المشهود والمقروء على الملأ . مهما كانت سياسة ووسائل الحجب ماثلة في الأذهان للحد من مخاطر الإعلام الموازي إلا أنها أثبتت فشلها .. فهي أولاً تتم عن عقلية قامعة لا تؤمن بالحوار .. وتستسهل الإلغاء , الذي في حقيقة الأمر مهما بدا ان كلفته الآن يسيرة وأقل عناء من إدارة حوار مسؤول أو إشاعة خطاب ثقافي داخلي أكثر اقتراباً من توجهات الآخر وتقديرًا لمشاعره وتفهماً لحاجاته ولمخاوفه . إن هشاشة الصحافة المحلية تسهم في تأكيد هذا الدور .. ولا يمكن أن تقوى تلك المنتديات وتنتشر وتصبح صحيفة يومية لا غنى

للمتابع عنها .. دون أن يكون ثمة نقص كبير في صحافة
وطنية .. تتعرض لكثير من الضغوط . أليس من الأولى أن
نطور وسائل الإعلام المحلي في هذه المرحلة لإدارة حوار
وطني مسؤول .. لأن البديل هو إعلام مواز لا يعترف بكثير
من الأحيان بسلطة عقل أو نظام .

وكتب سلطان بن حثلين النقد : هل هو للتنفيس ؟ فيقول :
النقد البناء هو الذي يهدف إلى بيان مواضع الخلل والفساد
على صعيد الفرد والمجتمع والمؤسسات والأجهزة المختلفة
ويسعى إلى وضع الحلول ووصف العلاج ومحاولة إعادة
الانحراف في المسار إلى الطريق الصحيح . ولكن قد يتحول
النقد إلى عامل سلبي عندما يتعامل الجميع مع النقد كوسيلة
للتنفيس عن الاختناقات فيصبح كمخدر موضعي أو كمسكن
ينفع في تسكين الآلام ولكنه لا ينجح أبدا كعلاج وقد يزيد
الأمر سوءا مع مرور الزمن .

إن مرحلة ما بعد النقد وأعني بها التعامل مع النقد البناء
كمؤشر لمواضع الخلل واحتياجات المواطنين , ثم القيام
بسلسلة من السياسات الإدارية الإصلاحية للقضاء على

الظواهر السلبية ووضع التدابير الوقائية للحد من انتشارها والتقليل من تواجدها . كثرة التغني بالإيجابيات قد تنسينا السلبيات التي قد تسبب الغفلة عنها تكاثرها كما تتكاثر البكتريا أو الجراثيم في الجسم ثم نصحو ذات يوم ولم يبق من الإيجابيات إلا صدى من أناشيد مديح , تذكرنا بالعنقاء الطائر الذي يسمع عنه ولا يرى .

وكتب د. عبدالله محمد الفوزان مقالة بعنوان متى ستفقد عقلك ؟ يقول فيها :

كدت أن أفقد عقلي فعلاً .. ففي الوقت الذي أعلنت فيه الندوة العالمية للشباب الإسلامي عن كفالتها لما مجموعة 400 يتيم صومالي , كان حارس الأمن السعودي الشاب عبدالله بن عودة العنزي الذي أصيب برصاص المعارضين في تفجيرات الرياض فبترت إصبعه وأصابته بعض الرصاصات ساقه . يتحدث لجريدة الوطن عن معاناته بعد أن فقد وظيفته التي لا يتجاوز مرتبها 1900 ريال لتصبح أسرته المكونة من ثلاثة عشر شخصاً في مهب الريح .

يقول عبدالله العنزي : لقد علقت الشركة وضعي الوظيفي مما اضطرني إلى بيع الخضار في الشوارع والميادين العامة بالعاصمة الرياض لمساعدة والدي على إعالة أسرتي وأعاني من ظروف اجتماعية صعبة , وبعد خروجي من المستشفى لم أتلق مساعدة مادية من أية جهة .

أليس الأقربون أولى بالمعروف؟ إذن لماذا تذهب أموالنا إلى الخارج والآلاف المؤلفة من شبابنا وشاباتنا تحيط بهم البطالة والفقر والعوز والحاجة من كل جانب؟! احترموا عقولنا أيها الأخوة العاملون في هيئاتنا العاملة في الخارج , أرجوكم لاتفقدونا البقية الباقية من عقولنا .

أما في أزمة الرأي والكتاب المخالف فيقول منصور النقيدان : (إنكار المنكر) وحماية الشريعة مما يلوثها , هو الأصل الذي ترجع إليه كل (السياسات) الدينية التي اتخذت مع المخالفين على مستوى التعبير والتأليف , واستمر هذا الشعار على مر التاريخ هو المسوخ لكل ما تم اتخاذه تجاه الخصوم والمنشقين , يوظفه المحدث والأثري تجاه مخالفة من الفقهاء وأهل الرأي , والمتكلم ضد الفيلسوف والثائر ضد من يخرج

عليه , والفقيه ضد الصوفي , والإسلاميون ضد أعدائهم , وضد
كتب الفكر وضد الرواية ومن كتبها . الجميع يضرب بسيف
الشريعة . وكثيراً ما تم تبادل الأدوار , وأصبح الجلال هو
الضحية .

الخاتمة

يتساءل البعض ويطرح هذا السؤال , لأن الصحافة السعودية تثير الاستغراب والرتاء , فمن جهة تبدو الصحافة السعودية بأشكالها المختلفة صحافة مكمنة ومتعثرة وباهتة , ومن جهة أخرى نرى سعوديين رجال أعمال وأمراء ينشئون محطات فضائية وصحفاً ومجلات لها اسمها , ولكن خارج السعودية . السر الذي كشفت عن لجنة حماية الصحفيين في نيويورك خلال الأيام الماضية يُبين ما تتعرض له الصحافة السعودية من ضغوط رهيبية , تحُول دون أدائها لمهامها وتظهرها بهذه الصورة البائسة , وقد بينت اللجنة أن هناك ثلاث قوى تجثم على صدر الصحافة السعودية وتوجهها كيفما تشاء .

أول هذه القوى التي تمارس القمع على الصحافة في السعودية هم المسؤولون الحكوميون في النظام والأمراء الذين يقومون بطرد الصحفيين من وظائفهم , ووضع فيتو على بعض الكتاب ومنعهم من ممارسة الكتابة , أي بوضعهم على القائمة السوداء , ويمارسون التعنيم ويوجهون وسائل الإعلام كيفما

شاؤوا.

أما القوة الثانية فهي المؤسسة الدينية في السعودية , وهي مؤسسة تقليدية متحجرة تقف في وجه التغطية الجريئة للموضوعات الاجتماعية والثقافية والدينية .

ويأتي رؤساء التحرير والعاملون في الصحف كقوة ثالثة تميت الصحافة السعودية وتحولها إلى صحف تافهة , فهؤلاء أنفسهم تحولوا إلى أقلام للسلطة والنظام ولا يسمحون بتمرير إلا ما تسمح به السلطة وما يخدم النظام .

في هذا السياق فإن المحاذير في الصحافة السعودية الجوفاء كثيرة , على رأسها العائلة المالكة التي لا يسمح إلا بمديحتها والثناء عليها , ومن المحاذير أيضاً الدول الصديقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية , حيث لا يسمح بالإساءة لها أو انتقادها , كما يحظر أيضاً الإشارة إلى الفساد السياسي والاقتصادي , والانقسامات الإقليمية في المنطقة , كما تعتبر الإشارة إلى النفط واقتسام عائداته من الأمور المحظورة في الصحافة السعودية .. فماذا بقي بعد ذلك من الصحافة السعودية؟! إنها مجرد حبر على ورق ومساهمة في أزمة الورق العالمية

المصادر

- 1 - صراع الأجنحة في العائلة السعودية - فهد القحطاني.
- 2 - الإعلام أولاً - الدكتور أسعد السحمراني.
- 3- الوجه الآخر لأحداث مكة الدامية .
- 4 - مجزرة مكة وقصة مذبحه السعودية للحجاج - فهد القحطاني.
- 5 - رسالة الحرمين.
- 6 - مجلة الجزيرة العربية.
- 7 - صحيفة المحرر
- 8 - الموقف العربي
- 9 -النهار

- 10- الثورة الإسلامية
- 11- الاطلاع
- 12- الكفاح العربي.
- 13 - عكاظ
- 14- الحوادث
- 15- الحياة
- 16- الرياض
- 17- الجزيرة
- 18- الشرق الأوسط

